

تقييم الخطط والمقترحات التي تم اللجوء إليها لمعالجة أزمة الديون السيادية في أوروبا

Evaluating plans and actions used to solve the supreme debt crisis in Europe.

د. عبد الرحمن صوراني

دكتوراه في إدارة الأعمال، مدرس سابقا في جامعة حلب، سوريا

Email: dr.sourani61@gmail.com

د. جمال بليلو

أستاذ مساعد في إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ادلب، سوريا

المخلص

مرت أوروبا خلال عام 2009 بأسوأ أزمة مالية عصفت بها منذ الحرب العالمية الثانية حسب ما اعترف به محافظ البنك المركزي الأوروبي، حيث ارتبطت هذه الأزمة بجوهر الأزمة الاقتصادية التي تنخر الاقتصاد الرأسمالي والتي تعتبر جزء من الأزمة العالمية التي شهدتها الاقتصاد العالمي منذ عدة سنوات، لقد ألقى الكثير من الاقتصاديين بالمسؤولية على الدول ذات المديونية العالية التي كانت من الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة، حيث لجأت هذه الدول الى الاسراف في الاقتراض شجعها في ذلك انخفاض سعر الفائدة ليصل الى حد يهدد بافلاسها وانهيار منطقة اليورو بأكملها ، لذلك أعلن قادة الاتحاد الأوروبي عددا من المبادرات والاقتراحات وخطط النقشف لاحتواء الأزمة ، حيث سعوا من خلال خطط الإنقاذ الى مساعدة الدول الضعيفة اقتصاديا في أوروبا كاليونان والبرتغال وايرلندا، وسارعوا الى انشاء صندوق انقاذ اختلفت بشأنه أكبر اقتصادات القارة، وفي هذا البحث سيتم تقييم الخطط و المقترحات التي تم اللجوء اليها من أجل معالجة هذه الأزمة من وجهة نظر أساتذة الشريعة والاقتصاد الإسلامي وأساتذة العلوم المالية والخبراء الماليين المقيمين في سوريا وتركيا.

الكلمات المفتاحية: أزمة مالية، الاقتصاد الرأسمالي، المديونية العالية، خطط النقشف.

Evaluating plans and actions used to solve the supreme debt crisis in Europe.

Abstract

According to the EU central bank, in 2009, Europe has experienced the worst financial crisis since world war two. Admittedly, the report goes further to link this crisis to the underlying economic factors which are built on the capitalist economic system.

Many economic experts' blame the system in which started the financial crisis, the main factors are unregulated supreme debt, unsecured high debt leverage used by local banks and the rise of interest rate to serve the underlying debts. this, in turn, this has resulted in bankruptcy to some banks operate within the EU area and some countries were bailed out by the EU central bank. As a result, the EU central bank has imposed restrict economic measures on the most affected countries such as Ireland Greece and Portugal, in order to survive the financial crises.

This research aims to evaluate the economic measures and actions taken by the EU central bank during the financial crisis and its effectiveness in helping economic recovery from the viewpoint of the Islamic finance scholars.

Keywords: The financial crisis, economic, capitalism, high debit and physical policy.

1- المقدمة

عاش العالم خلال الفترة الماضية أزمات مالية واقتصادية كبيرة أطلق عليها بعض الخبراء الزلزال المالي الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي، وانتقل منه إلى باقي اقتصاديات دول العالم الأخرى، كما أصاب منطقة اليورو، وهدد بإفلاس كثير من دول الاتحاد الأوروبي، وسارعت حكومات تلك الدول إلى البحث عن حلول ناجعة لمعالجة بعض جوانب هذه الأزمات، فضخت مبالغ طائلة من احتياطياتها النقدية لتوفير السيولة التي فقدتها البنوك بسرعة كبيرة، نتيجة لخوف المودعين وتسرعهم في سحب إيداعاتهم، حيث زاد عدد العاطلين عن العمل وارتفع معدل الانتحار نتيجة تدهور الظروف الاقتصادية، كما زاد عدد المؤسسات المالية المفلسة، وبدأت بعض الصناعات في الاقتصاد الحقيقي بطلب المساعدة أو مواجهة الانهيار،

كما حدث في شركات صناعة السيارات الأميركية والأوروبية، كما ضعفت القدرات الشرائية للمستهلكين ودخل اقتصاد العالم في حالة ركود.^[1]

ومما لا شك فيه أن هذه الأزمات التي عصفت بالنظام المالي العالمي تهدد بالانزلاق إلى الكساد Depression وما يترتب عليه من إفلاس وتعطل للقطاعات الاقتصادية في معظم دول العالم، ولا يوجد أي بلد محصن تماماً من آثار هذه الأزمات، ولا سيما الاقتصاد الحقيقي فيه والذي يعد مسؤولاً عن توفير متطلبات الشعوب الاستهلاكية والاستثمارية، وسيتم في هذا البحث تقييم الخطط والمقترحات التي تم اللجوء إليها لمعالجة أزمة الديون السيادية في أوروبا.

2- مشكلة البحث

تشكل الأزمات المالية ظاهرة مثيرة للاهتمام، وهي ظاهرة ليست بالجديدة إلا أن الملاحظ هو تزايد عددها خلال العقود الأخيرة، ففي بداية القرن الماضي حدث ما يسمى بأزمة الكساد العظيم عام 1929 م حيث انهارت البورصة الأميركية حين خسر حملة الأسهم ثلث ثروتهم خلال ثلاثة أيام فقط، وفي عام 1987 م حصل انهيار آخر في سوق نيويورك حين خسر حملة الأسهم 25% من ثروتهم في يوم واحد، أطلق عليه يوم الاثنين الأسود، كما شهد عقد التسعينيات من القرن الماضي أزمات عملة في بريطانيا عام 1992 م وفي أمريكا اللاتينية عامي 1994 و1998، وفي آسيا الشرقية عام 1999، وانتهى العقد بإفلاس واحد من أكبر بيوت النمو والاستثمار في الولايات المتحدة الأميركية، والمعروف باسم (LTCM).^[2]

أما العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فقد بدأ بإفلاس أكبر شركات الطاقة الأميركية ENRON، ومن ثم أزمة الصناعات التقنية العالمية، بعد ذلك جاءت أزمة الرهون العقارية عام 2008 لتهدد مجمل النظام المالي الأميركي أولاً، ومن ثم النظام المالي العالمي ثانياً بالانهيار، وانتهى هذا العقد بأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، والتي بدأت عام 2009 وهددت بإفلاس بعضاً من دول الاتحاد الأوروبي. أما بالنسبة لأزمة الديون السيادية "اليورو" التي عصفت بدول الاتحاد الأوروبي فهي تعود بالأساس إلى إسراف الدول ذات المديونية العالية في الاقتراض، بسبب انخفاض سعر الفائدة إلى حدود يهدد بإفلاسها وانهيار منطقة اليورو بأكملها، حيث تراكمت على تلك الدول ديوناً ليس بمقدورها سدادها، كما أن استخدام 17 اقتصاداً مختلفاً لعملة واحدة "اليورو" هي بالأساس خطأ لأن البنك المركزي لدولة واحدة يستطيع أن يضبط المعروض النقدي من أجل زيادة أو ضبط النمو الاقتصادي في حالة الأزمات، لكن الدول التي ترتبط بالعملة الواحدة في منطقة اليورو تفتقد إلى هذا الخيار، وتوحيد السياسة النقدية يستوجب على هذه الدول أيضاً توحيداً في سياساتها المالية والاقتصادية، وهذا ما لم يتوفر في منطقة اليورو.^[3]

1 Ruhm J., 2015- **Healtheffects Of Economic Crises**, Working Paper 21604, University of Virginia.

² جمال جيهان، 2009 - بركان الأزمة العالمية، حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف، القاهرة.

³ الدباغ درغام، 2011- أزمة اليورو وتداعياتها الأوروبية والعالمية، مقالة منشورة في مجلة المركز العربي الألماني، العدد 32.

يحاول الباحث إجراء هذه الدراسة العلمية التحليلية والميدانية بالتطبيق على أساتذة الجامعات والخبراء في مجال الشريعة والاقتصاد الإسلامي والعلوم المالية المقيمين في تركيا وسوريا، من أجل تقييم الخطط والمقترحات التي تم اللجوء إليها لمعالجة أزمة الديون السيادية في أوروبا. حيث تم تقسيم فئات البحث إلى فئتين كالآتي:

الفئة الأولى: أساتذة الشريعة والاقتصاد الإسلامي المقيمين في تركيا وسوريا.
الفئة الثانية: أساتذة العلوم المالية والخبراء الماليين المقيمين في تركيا وسوريا.
وعموماً فإن هذا البحث يحاول الإجابة على السؤال التالي:

- هل يوجد فروق بين فئتي الدراسة في تقييمهم للخطط والمقترحات التي تم اللجوء إليها من أجل معالجة أزمة الديون السيادية في أوروبا؟

3- أهداف وأهمية البحث

يهدف البحث الى تقييم الخطط والمقترحات التي تم اللجوء إليها لمعالجة أزمة الديون السيادية في أوروبا.

كما تبرز أهمية البحث من أهمية الموضوع نفسه حيث يعالج مشكلة كبيرة وحساسة في النظام المالي العالمي، وذلك من خلال تقييم الخطط والمقترحات التي تم اللجوء إليها من أجل معالجة الأزمات المالية، وبيان مدى نجاعتها، وبالتالي وضع منهج إسلامي يخفف من آثار هذه الأزمات ويعالجها.

4- فرض البحث

" لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين فئتي الدراسة في تقييمهم للخطط والمقترحات التي تم اللجوء إليها من أجل معالجة أزمة الديون السيادية في أوروبا".

5- مجال وحدود البحث

تتضمن حدود الدراسة مجموعة من الحدود الزمنية والمكانية على النحو الآتي:
الحدود الزمنية: يقتصر البحث على دراسة أزمة الديون السيادية في أوروبا خلال الفترة الزمنية الممتدة بين (2010 – 2009).

الحدود المكانية: أجريت الدراسة على أساتذة الشريعة والاقتصاد الإسلامي وكذلك اساتذة العلوم المالية والخبراء الماليين والمقيمين في تركيا وسوريا وذلك لسهولة وصول الباحث إليهم.

6- منهج البحث

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها اعتمدت الدراسة " بشكل رئيسي " على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق دراسة أزمة الديون السيادية، وتقييم الخطط التي تم اللجوء إليها لمعالجتها، وذلك من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية، والاعتماد على المراجع والمصادر العلمية التي تناولت بالتحليل الأزمات المالية العالمية.

7- تصميم البحث

1-7 أدوات البحث

قام الباحث بإعداد قائمة استقصاء لجمع البيانات الميدانية من أفراد العينة وسيتم مراعاة القواعد العامة لصياغة الأسئلة في تصميم القائمة كما بينها الهوارى^[4]، حيث تتسم الأسئلة بالسهولة وتجنب الأسئلة الموجهة والشخصية، بالإضافة إلى مراعاة النواحي الشكلية الخاصة بتصميم قوائم الاستقصاء. وتم قياس الإجابة على الأسئلة وفق المقياس المتدرج " ليكرت" حيث استخدم مقياس من خمس نقاط وفيه نعني بالنقطة (1) اتجاهاً أو ميلاً ضعيفاً نحو العنصر وتدل النقطة (5) على ميل أو اتجاه قوي للعنصر أو العبارة محل القياس.

2-7 مجتمع البحث وعينته

يشمل مجتمع البحث أساتذة الشريعة والاقتصاد الإسلامي وكذلك أساتذة العلوم المالية والخبراء الماليين والمقيمين في الدول الإسلامية، أما مفردة البحث هي أستاذ الجامعة أو الخبير في مجال الشريعة والاقتصاد الإسلامي والعلوم المالية، والمقيمين في تركيا وسوريا.

3-7 حجم العينة

نظراً للأوضاع الحالية في سوريا التي تشكل عائقاً كبيراً أمام قدرة الباحث على التواصل مع مجتمع البحث، فقد تضمنت عينة الدراسة 50 مفردة موزعة على فئتي الدراسة بحيث تشمل الفئة الأولى 20 مفردة والفئة الثانية 30 مفردة.

4-7 جمع وترميز وإدخال البيانات اعتمدت عملية جمع البيانات على أسلوب المقابلات الشخصية مع الاستقصاء المكتوب، وقد تمت هذه العملية خلال الشهر الرابع والخامس والسادس من عام 2017.

وبعد فرز الاستمارات التي تم استيفاؤها لم يستبعد الباحث أي استمارة، حيث كان معدل الردود (100%) من حجم العينة، وبالتالي فإن العينة الاجمالية الصالحة للتحليل هي (50) مفردة. كما قام الباحث بترميز البيانات في استمارة الاستقصاء، ثم قام بتفريغها يدوياً في قوائم خاصة بذلك تمهيداً لإدخالها الى الحاسب الآلي، وتم بعد ذلك ادخال البيانات ومراجعتها وتحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة باسم (spss).

5-7 الأساليب الإحصائية التي استخدمت لاختبار فروض البحث

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها اعتمد الباحث على مجموعة من الأساليب الإحصائية بما يتلاءم مع طبيعة الدراسة وتوجهاتها، وتم الحصول على النتائج باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS, v18)، وتمثلت الأساليب الإحصائية المستخدمة بما يلي:

⁴ الهوارى سيد، 2004 - دليل الباحثين في اعداد البحوث العلمية. كلية التجارة، جامعة عين شمس.

1- الأساليب الإحصائية الوصفية Descriptive Statistics Methods

- النسب المئوية والمتوسطات الحسابية Means.
- الانحراف المعياري Standard Deviation.
- التباين Variance

2- الأساليب الاستدلالية Inferential Methods

- اختبار مان ويتني للمقارنة بين وسيط مجتمعين مستقلين.

8- الدراسات السابقة

من الدراسات التي تناولت الأزمات المالية العالمية نذكر:

1-8 دراسة خالد (2013)

تناولت هذه الدراسة طرح البديل الإسلامي الذي يمكن أن يكون أساساً لإصلاح النظام المالي التقليدي، وذلك بما يتوفر من صيغ وأساليب متنوعة، يمكن أن تكون نظاماً تمويلياً متكاملًا، بالإضافة إلى مجموعة المبادئ والقواعد التي يتميز بها التمويل الإسلامي، والتي تدعم الاستقرار المالي، وتجنب الأزمات المالية.

ولقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن آثار الأزمات المالية السلبية هي الأشد على النشاط الاقتصادي مقارنة بالعوامل الأخرى، خاصة التي تنطلق من النظام البنكي.
- كانت الأزمة المالية العالمية متفردة من حيث حجمها وامتداد آثارها عبر العالم، كما كان لها بالغ الأثر على التوجهات الفكرية والتنظيمية، كونها ضربت النظم المالية الأكثر تقدماً، حيث أثبتت هذه الأزمة فشل النظم المالية في العالم في تجنب الأزمات.
- أن أهم سبب للأزمة المالية هو الإفراط في الإقراض، كما أنه يمثل العامل المشترك بين معظم الأزمات المالية، وباقي العوامل الأخرى تعتبر داعمة أو نتيجة له.
- تتميز صيغ التمويل الإسلامي بالارتباط الوثيق بين العملية التمويلية والنشاط الاقتصادي الحقيقي، وهذا خلافاً لأساليب التمويل التقليدية خاصة القرض بفائدة التي غالباً ما تكون منفصلة عن الاقتصاد الحقيقي.^[5]

2-8 دراسة مجدوب وعبدالقادر (2011)

تناولت هذه الدراسة مفهوم الأزمة المالية وأسبابها، والسبل والطرق الواجب اتباعها للتخفيف من آثارها. وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

⁵ خالد موسى، 2013- صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة سكيكدة.

- الامتناع عن التعامل بنظام الفائدة التي هي سبب الأزمة، وتطبيق نظام الاستثمار والتمويل الإسلامي القائم على المشاركات والبيوع والسلام والإجازة، ونحو ذلك ممن استنبطه الفقهاء والعلماء.
- يجب على الجهات الإشرافية من وزارات أو مصرف مركزي أو بورصة أو لجان محاسبية وغيرها، أن تسعى إلى تطبيق الأحكام الإسلامية، لأنها عقيدة أغلبية الناس، فمن الواجب العمل بمقتضاها كمرآة موازيين ومكاييل الأسواق، ومحاربة الغش والتدليس والفساد.
- التحرر من التبعية النقدية والمالية لعملة الدولار الذي كان من أسباب الأزمة، وتطبيق نظام سلة العملات، وتحرير العملة الوطنية من المضاربات والمقامرات العالمية.
- تفعيل دور الدولة في الرقابة على المعاملات والأسواق لمنع كافة صور الربا والاحتكار والتكتل، وكافة سبل وطرق وأشكال أكل أموال الناس بالباطل.[6]

3-8 دراسة منصور (2010)

ركزت هذه الدراسة على المسار التاريخي لتشكيل أفكار الفعالية الاقتصادية، باعتبار هذا المسار هو السبب الحقيقي لكل الأزمات السابقة وكل الأزمات اللاحقة التي سيشهدها العالم، طالما كان تخصيص الموارد قائم على اعتبار أحادي الجانب مادي الطبع وهو تحليل الكلفة والعائد، مع توسيع هائل بين كل من الإنتاج الحقيقي وقطاع الأموال (الإنتاج الوهمي).
وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أن التراكم الرأسمالي ثم فوضى الإنتاج وتخصيص الموارد في بنية ما يسمى بالاقتصاد الحر واقتصاد سوق المنافسة التامة سرّع في تضخيم غير معقول للتكاليف الاجتماعية مع صعود كبير للمنشآت العملاقة، وتراجع المنشآت المتوسطة وصغيرة الحجم، مما يعمق الفجوة بين عالم متقدم اقتصادياً وعالم متخلف اقتصادياً.
- أن الأزمة المالية هي أزمة نظام رأسمالي بصورة خاصة، وهي فرصة لأن تأخذ الأزمة أبعادها المؤذية لجسد الاقتصاد الرأسمالي وإنهاكه، لأن الحل لا تعدو سوى مضادات حيوية غير مجدية ومسكنات مؤقتة، هذا من ناحية،

والناحية الأخرى هو ظهور أدبيات جديدة في الاقتصاد الرأسمالي تدعو للاستفادة من تجارب الاقتصاد الإسلامي وهذا حسن، لكن الخوف كون هذه الأدبيات مقدمات لدمج الاقتصاد الإسلامي ومنشآته المالية في الأزمة وجعله جزءاً منها وليس حلاً لها.[7]

9- اختبار فرض البحث

ينص فرض البحث على ما يلي:

⁶ بودي عبد القادر، مجدوب بحوصي، 2011- مفهوم الأزمة المالية بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم للملتقى الدولي للاقتصاد الإسلامي " الواقع ورهانات المستقبل"، الكويت.

⁷ منصور أحمد، 2010- الأزمة المالية العالمية " رؤية أخلاقية تاريخية"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي، عمان، الأردن.

" لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئتي الدراسة فيما يتعلق بالخطط والمقترحات التي تم اللجوء إليها من أجل معالجة أزمة الديون السيادية في أوروبا".
وقد تطلب اختبار هذا الفرض تطبيق اختبار مان ويتني لتحديد معنوية الفروق بين فئتي الدراسة (أساتذة الشريعة والاقتصاد الإسلامي - أساتذة العلوم المالية والخبراء الماليين) وذلك من حيث تقييمهم للخطط والمقترحات التي تم اللجوء إليها من أجل معالجة أزمة الديون السيادية في أوروبا، كما تم الاعتماد على التوزيعات التكرارية والنسب المئوية وكذلك التباين والانحراف المعياري والمتوسط.

واشتملت قائمة الاستقصاء على (12) تتعلق بالخطط والمقترحات التي تم اللجوء إليها من أجل معالجة أزمة الديون السيادية في أوروبا وهي:

- (1) إعلان الاتحاد الأوروبي لخطط إنقاذ تهدف لمساعدة الدول الأوروبية الضعيفة اقتصادياً كاليونان والبرتغال.
 - (2) إنشاء صندوق إنقاذ اختلفت بشأنه أكبر اقتصاديات القارة.
 - (3) قيام الحكومة اليونانية بخفض الأجور من أجل تأمين استمرار القروض الأجنبية للبلاد وتقادي إشهار إفلاسها.
 - (4) قيام بعض الدول الأوروبية بشطب 37% من الديون المستحقة على اليونان.
 - (5) شراء سندات جديدة من اليونان مدتها 15 سنة بفائدة قدرها 8% وذلك بقيمة الجزء المتبقي من الديون.
 - (6) قيام الحكومة الإسبانية بزيادة سن التقاعد من 65 سنة الى 67 سنة من أجل تضيق نافذة التوظيف.
 - (7) قيام الحكومة البريطانية بوضع خطة تبلغ تكلفتها 400 مليون جنيه إسترليني للمساعدة في تعزيز قطاع بناء المنازل.
 - (8) لجوء البنك المركزي الأوروبي الى خفض معدل الفائدة 25 نقطة مئوية خلال عام 2011.
 - (9) اصدار الاتحاد الأوروبي لسندات الاستقرار المضمونة جزئياً والتي تخضع لقيود على الحجم.
 - (10) تفعيل دور البنك المركزي الأوروبي من خلال طرح وشراء السندات الأوروبية.
 - (11) اصدار كمية محدودة من السندات الممتازة التي تحظى بدعم جماعي من كل الأعضاء.
 - (12) العمل على تشجيع الاستهلاك ودعمه بما يؤدي الى دعم الطلب والخروج من الركود الذي حل بالدول الأوروبية.
- وقد طلب من المستقصى منهم الاختيار لكل عبارة ما بين موافق تماماً وموافق ومحايد وغير موافق وغير موافق تماماً.

جدول رقم (1)

التوزيع التكراري والنسب المئوية لفنتي الدراسة فيما يتعلق بالخطط والمقترحات التي تم اللجوء إليها من أجل معالجة أزمة الديون السيادية في أوروبا

أساتذة العلوم المالية والخبراء الماليين		أساتذة الشريعة والاقتصاد الإسلامي		فنتي الدراسة العبارات	
%	ك	%	ك		
13	4			غير موافق تماماً	1
13	4	15	3	غير موافق	
7	2			محايد	
64	19	75	15	موافق	
3	1	10	2	موافق تماماً	
10	3	5	1	غير موافق تماماً	2
67	20	65	13	غير موافق	
7	2	10	2	محايد	
16	5	20	4	موافق	
				موافق تماماً	
				غير موافق تماماً	3
64	19	65	13	غير موافق	
10	3			محايد	
26	8	20	4	موافق	
		15	3	موافق تماماً	

10	3	10	2	غير موافق تماماً	4
33	10	20	4	غير موافق	
		10	2	محايد	
43	13	60	12	موافق	
14	4			موافق تماماً	
10	3	15	3	غير موافق تماماً	5
50	15	60	12	غير موافق	
17	5	5	1	محايد	
23	7	20	4	موافق	
				موافق تماماً	
10	3			غير موافق تماماً	6
37	11	60	12	غير موافق	
		20	4	محايد	

33	10	20	4	موافق	
20	6			موافق تماماً	
		10	2	غير موافق تماماً	7
27	8	35	7	غير موافق	
13	4			محايد	
43	13	40	8	موافق	
17	5	15	3	موافق تماماً	
13	4	25	5	غير موافق تماماً	8
20	6	55	11	غير موافق	
				محايد	
57	17	20	4	موافق	
10	3			موافق تماماً	

				غير موافق تماماً	9
43	13	60	12	غير موافق	
3	1	5	1	محايد	
36	11	35	7	موافق	
20	5			موافق تماماً	
				غير موافق تماماً	10
36	11	60	12	غير موافق	
		10	2	محايد	
34	10	10	2	موافق	
30	9	20	4	موافق تماماً	
		15	3	غير موافق تماماً	11
57	17	55	11	غير موافق	
10	3	5	1	محايد	
23	7	15	3	موافق	
10	3	10	2	موافق تماماً	
10	3			غير موافق تماماً	12
20	6	55	11	غير موافق	
13	4	5	1	محايد	
47	14	30	6	موافق	
10	3	10	2	موافق تماماً	

نلاحظ من الجدول رقم (1) وجود اختلاف بين فتني الدراسة من حيث الموافقة على العبارات التي تقيم الخطط والمقترحات التي تم اللجوء إليها من أجل معالجة أزمة الديون السيادية في أوروبا.

_ بالنسبة لفئة "أساتذة الشريعة والاقتصاد الإسلامي"

يوضح التوزيع التكراري أن أساتذة الشريعة والاقتصاد الإسلامي يميلون الى عدم الموافقة على معظم العبارات التي تقيم الخطط والمقترحات التي تم اللجوء إليها من أجل معالجة أزمة الديون السيادية في أوروبا عدا ثلاث عبارات منها أبدوا موافقتهم عليها. حيث يرى معظم أساتذة الشريعة والاقتصاد الإسلامي عدم موافقتهم للحكومة اليونانية التي لجأت الى خفض الأجور من أجل تأمين استمرار القروض الأجنبية للبلاد وتقادي إشهارها، إضافة الى عدم موافقتهم الحكومة الاسبانية التي لجأت الى زيادة سن التقاعد من 65 سنة الى 67 سنة من أجل تضيق نافذة التوظيف، كما يرون عدم جدوى قيام الاتحاد الأوروبي بإصدار سندات الاستقرار المضمونة جزئياً والتي تخضع لقيود على الحجم، وهي نتيجة طبيعية بحكم نظرتهم الشرعية حيث يعتبرون سندات الاستقرار المضمونة جزئياً من الأدوات الربوية نظراً لإحتوائها على الفائدة المحرمة شرعاً .

_ بالنسبة لفئة " أساتذة العلوم المالية والخبراء الماليين"

يوضح التوزيع التكراري أن أساتذة العلوم المالية والخبراء الماليين يميلون الى الموافقة على معظم العبارات التي تقيم الخطط والمقترحات التي تم اللجوء إليها من أجل معالجة أزمة الديون السيادية في أوروبا ما عدا (5) عبارات لم يبدوا موافقتهم عليها. حيث يرى معظم أساتذة العلوم المالية والخبراء الماليين عدم جدوى إنشاء صندوق انقاذ للدول المتأثرة بالأزمة حيث اختلفت بشأنه أكبر اقتصاديات القارة إضافة الى عدم تأييدهم قيام بعض الدول بشراء سندات جديدة من اليونان مدتها 15 سنة بفائدة قدرها 8% وذلك بقيمة الجزء المتبقي من الديون، إلا أنهم أيدوا العمل على تشجيع الاستهلاك ودعمه بما يؤدي الى دعم الطلب والخروج من الركود الذي حل بالدول الأوروبية، وهي نتيجة طبيعية بحكم نظرتهم الاقتصادية حيث أن دعم الطلب قد يشجع على الاستثمار وبالتالي التخلص تدريجياً من الكساد والركود الاقتصادي، مما قد يحد من انتشار الأزمة .

جدول رقم (2)

الاختلاف بين فنتي الدراسة فيما يتعلق بالخطط والمقترحات التي تم اللجوء إليها من أجل معالجة أزمة الديون السيادية في أوروبا

نتائج الاختبار				التباين	الانحراف المعياري	المتوسط
النتيجة	مستوى المعنوية	درجة الحرية	القيمة المحسوبة			
معنوي	0.005	2	159.500	27.6%	0.52514	3.012

تشير القيمة المحسوبة لاختبار مان ويتني في الجدول رقم (2) والتي بلغت (159.500) بمستوى دلالة (0.005) الى وجود فروق معنوية بين فنتي الدراسة فيما يتعلق بالخطط والمقترحات التي تم اللجوء إليها من أجل معالجة أزمة الديون السيادية في أوروبا، ومما يؤكد أن إجابات المستقصى منهم متجانسة هي نسبة التباين المنخفضة والتي بلغت (27.6%).

نخلص مما سبق الى النتائج العامة الآتية:

(1) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فنتي الدراسة (أساتذة الشريعة والاقتصاد الإسلامي – أساتذة العلوم المالية والخبراء الماليين) وذلك فيما يتعلق بالخطط والمقترحات التي تم اللجوء إليها من أجل معالجة أزمة الديون السيادية في أوروبا.

(2) يتفق معظم أساتذة الشريعة والاقتصاد الإسلامي وكذلك أساتذة العلوم المالية والخبراء الماليين وذلك بنسب متفاوتة على موافقة الدول الأوروبية على بعض الخطط والمقترحات التي لجأت إليها ومنها:
- إعلان الاتحاد الأوروبي لخطط إنقاذ تهدف الى مساعدة الدول الأوروبية الضعيفة اقتصادياً كاليونان والبرتغال.
- قيام بعض الدول الأوروبية بشطب 37% من الديون المستحقة على اليونان.
- قيام الحكومة البريطانية بوضع خطة تبلغ تكلفتها 400 مليون جنيه إسترليني للمساعدة في تعزيز قطاع بناء المنازل.

(3) يرى معظم أساتذة الشريعة والاقتصاد الإسلامي عدم جدوى بعض الخطط والمقترحات التي لجأت إليها الدول الأوروبية لمعالجة أزمة الديون السيادية منها:

- إنشاء صندوق إنقاذ اختلفت بشأنه أكبر اقتصاديات القارة.
- شراء سندات جديدة من اليونان مدتها 15 سنة بفائدة قدرها 8% وذلك بقيمة الجزء المتبقي من الديون.
- قيام الحكومة الاسبانية بزيادة سن التقاعد من 65 سنة الى 67 سنة من أجل تضيق نافذة التوظيف.
- لجوء البنك المركزي الأوروبي الى خفض معدل الفائدة 25 نقطة مئوية خلال عام 2011.
- إصدار الاتحاد الأوروبي لسندات الاستقرار المضمونة جزئياً، والتي تخضع لقيود على الحجم.
- تفعيل دور البنك المركزي الأوروبي من خلال طرح وشراء السندات الأوروبية.

(4) يرى معظم أساتذة العلوم المالية والخبراء الماليين عدم جدوى بعض الخطط والمقترحات التي لجأت عليها الدول الأوروبية لمعالجة أزمة الديون السيادية، منها:
- إصدار كمية محدودة من السندات الممتازة التي تحظى بدعم جماعي من كل الأعضاء.
- قيام الحكومة اليونانية بخفض الأجر من أجل تأمين استمرار القروض الأجنبية للبلاد وتفادي إشهار إفلاسها.
- شراء سندات جديدة من اليونان مدتها 15 سنة بفائدة قدرها 8%، وذلك بقيمة الجزء المتبقي من الديون.
وبناء على ذلك فإن النتائج السابقة تؤكد عدم صحة فرض البحث والذي ينص على:
" لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئتي الدراسة فيما يتعلق بالخطط والمقترحات التي تم اللجوء إليها من أجل معالجة أزمة الديون السيادية في أوروبا".

10. النتائج والتوصيات

توصل البحث الى النتائج التالية:

- (1) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئتي الدراسة (أساتذة الشريعة والاقتصاد الإسلامي - أساتذة العلوم المالية والخبراء الماليين) وذلك فيما يتعلق بالخطط والمقترحات التي تم اللجوء إليها من أجل معالجة أزمة الديون السيادية في أوروبا.
- (2) يتفق معظم أساتذة الشريعة والاقتصاد الإسلامي وكذلك أساتذة العلوم المالية والخبراء الماليين وذلك بنسب متفاوتة على موافقة الدول الأوروبية على بعض الخطط والمقترحات التي لجأت إليها ومنها:
- إعلان الاتحاد الأوروبي لخطط إنقاذ تهدف الى مساعدة الدول الأوروبية الضعيفة اقتصادياً كاليونان والبرتغال.
- قيام بعض الدول الأوروبية بشطب 37% من الديون المستحقة على اليونان.
- قيام الحكومة البريطانية بوضع خطة تبلغ تكلفتها 400 مليون جنيه إسترليني للمساعدة في تعزيز قطاع بناء المنازل.
- (3) يرى معظم أساتذة الشريعة والاقتصاد الإسلامي عدم جدوى بعض الخطط والمقترحات التي لجأت إليها الدول الأوروبية لمعالجة أزمة الديون السيادية منها:
- إنشاء صندوق إنقاذ اختلفت بشأنه أكبر اقتصاديات القارة.
- شراء سندات جديدة من اليونان مدتها 15 سنة بفائدة قدرها 8% وذلك بقيمة الجزء المتبقي من الديون.
- قيام الحكومة الاسبانية بزيادة سن التقاعد من 65 سنة الى 67 سنة من أجل تضيق نافذة التوظيف.
- لجوء البنك المركزي الأوروبي الى خفض معدل الفائدة 25 نقطة مئوية خلال عام 2011.
- إصدار الاتحاد الأوروبي لسندات الاستقرار المضمونة جزئياً، والتي تخضع لقيود على الحجم.
- تفعيل دور البنك المركزي الأوروبي من خلال طرح وشراء السندات الأوروبية.

4) يرى معظم أساتذة العلوم المالية والخبراء الماليين عدم جدوى بعض الخطط والمقترحات التي لجأت عليها الدول الأوروبية لمعالجة أزمة الديون السيادية، منها:
- إصدار كمية محدودة من السندات الممتازة التي تحظى بدعم جماعي من كل الأعضاء.
- قيام الحكومة اليونانية بخفض الأجور من أجل تأمين استمرار القروض الأجنبية للبلاد وتفادي إشهار إفلاسها.
- شراء سندات جديدة من اليونان مدتها 15 سنة بفائدة قدرها 8%، وذلك بقيمة الجزء المتبقي من الديون.

يوصي الباحث بما يلي:

- 1- يوصي الباحث مؤسسات التمويل في الغرب دراسة تجربة التمويل الإسلامي دراسة علمية بعيدا عن التعصب الفكري، والنظر في إمكانية الاستفادة من تجربتها وصمودها في وجه الأزمات المالية باعتبارها تجربة رائدة بعيدا عن الأفكار والمعتقدات الدينية.
- 2- رفع المستوى الرقابي على الحركة المصرفية، وذلك من خلال تحري الشفافية ونشر معلومات دقيقة حول الأصول المالية، إضافة الى تكوين برامج متينة ومتجانسة لضمان الودائع المصرفية بما يوفر للمودعين الصغار الثقة في ودائعهم.
- 3- التشديد على ميثاق الأخلاق المهني المنصوص عليه في معايير المراجعة والعمل على تفعيله بإيجاد هيئات رقابية محاسبية.
- 4- يوصي الباحث القائمين على المؤسسات التعليمية واساتذة الشريعة والاقتصاد الإسلامي بما يلي:

- طرح مبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي في المقررات الدراسية للمؤسسات التعليمية.
- دراسة معمقة للبدائل الإسلامية التي من الممكن أن تكون بديلا عن النظام التقليدي.
- قيام علماء الشريعة بندوات ومؤتمرات للتعريف بمبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي في مختلف دول العالم.

مراجع البحث

1. Ruhm J., 2015- **Healtheffects Of Economic Crises** , Working Peper 21604 , University of Virginia.
2. جمال جيهان، 2009 - بركان الأزمة العالمية، حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف، القاهرة.
3. الدباغ درغام، 2011- أزمة اليورو وتداعياتها الأوروبية والعالمية، مقالة منشورة في مجلة المركز العربي الألماني، العدد 32.
4. الهوارى سيد، 2004 - دليل الباحثين في اعداد البحوث العلمية. كلية التجارة، جامعة عين شمس.

5. خالد موسى، 2013- صيغ التمويل الاسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة سكيكدة.
6. بودي عبد القادر، مجدوب بحوصي، 2011- مفهوم الازمة المالية بين الاقتصاد والتقليدي والاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم للملتقى الدولي للاقتصاد الإسلامي " الواقع ورهانات المستقبل"، الكويت.
7. منصور أحمد، 2010- الأزمة المالية العالمية " رؤية أخلاقية تاريخية"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي، عمان، الأردن.